

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1553

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو، يوم الثلاثاء 26 كانون الثاني/يناير 2021، الساعة 15/00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: مارك بيكستين دي بويتسويرف.....(بلجيكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أُعلن افتتاح الجلسة 1553 لمؤتمر نزع السلاح. وأود أولاً الترحيب بممثل الدولة غير العضو التي قبل طلبها المشاركة في المؤتمر.

وعلى نحو ما أعلنه نهاية جلسة صباح اليوم، سنواصل مع بقية المتكلمين المدرجين على قائمة المناقشة العامة، ولكننا سنستمع بداية إلى ممثل اليابان في إطار حق الرد.

**السيد أوغاسوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أمارس حقي في الرد على بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن أكرر كل ملاحظاتي السابقة ولن أتطرق إلى كل نقطة أثرت.

وأود أن أذكر الدولة العضو بجهود بلدي المخلصة والمتواضعة للإسهام في إحقاق السلام والازدهار الدوليين على مدى عدة عقود. وأود أيضاً أن أطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتقاسم معنا هذا النهج وأن تتعاون معنا من أجل مستقبل زاهر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً. وسنعود الآن إلى قائمة المتكلمين. الكلمة لممثل سويسرا.

**السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** سيدي الرئيس، يجتمع المؤتمر هذا العام في بيئة معقدة جداً، بسبب الحالة الوبائية والتحديات الأمنية الدولية المتزايدة. وفي هذا السياق، يثير الانهيار التدريجي لهيكل تحديد الأسلحة العالمي قلقاً خاصاً. ونحن نحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على القيام دون تأخير بتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (معاهدة ستارت الجديدة)، ونرحب بإعراب كلا طرفي هذا الصك المهم عن استعدادهما لتمديدتها لمدة خمس سنوات، دون شروط إضافية. والتمديد ضروري، لأن معاهدة ستارت الجديدة هي آخر صك ما زال سارياً للحد من الترسانات النووية ولأن تمديدتها ستكون له آثار على التفاوض حول اتفاقات أوسع نطاقاً في المستقبل.

وفي عام 2021، ستُنظم أحداث مهمة ومرتبطة بعملنا مباشرة. ويجب أن نستفيد من المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتعزيز عدم الانتشار والمضي قدماً في طريق نزع السلاح النووي. وفيما يتعلّق بهذه المسألة الأخيرة، أود أن أشير إلى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية دخلت حيز النفاذ يوم الجمعة الماضي، وإلى أن حدثاً نُظم، وتابعناه عن كثب، للاحتفاء بهذه المناسبة.

سيدي الرئيس، إنه له من الضروري كسر الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح إذا نحن أردنا التصدي للتحديات التي ذكرتها والعمل على تعزيز الإطار الأمني المتعدد الأطراف. وأعلم أننا سننتقل قريباً إلى الحزمة التي قدمتها إلينا، لكنني أود بداية، وبعد إذنكم، أن أثير عدة نقاط تتعلق بعملنا.

أولاً، أود أن أرحب بزيادة التعاون بين الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لهذا العام وفقاً للخطوط المحددة العام الماضي. وهي خطوة إيجابية قد تساعد في تعزيز تنسيق أنشطتنا وضمان استمراريتها، بما فيها تلك المتصلة باعتماد برنامج عمل.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر الرؤساء الستة على توزيعهم بالفعل، في كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار يضع إطاراً لعملنا لهذا العام. ونحن نرحّب بالمضمون العام للمشروع وبمختلف عناصره، ولا سيما مشروع برنامج العمل، وهو ما يعني اتباع نهج عملي مماثل لذلك الذي طبّقه المؤتمر في عمله الموضوعي عندما كان يعمل بكامل طاقته. وفصل مسألة اعتماد برنامج العمل عن الولاية التفاوضية يسمح لنا بالتركيز على الجوهر، والمضي قدماً تدريجياً، وبدء المفاوضات خلال السنة

عندما تكون الظروف مناسبة. وقبل كل شيء، يسمح لنا ذلك بإعادة النظر في النهج الحالي الذي يقوم على تحقيق كل شيء أو عدم تحقيق أي شيء ويكاد يحول دون الاضطلاع بأي عمل في حال عدم اعتماد ولاية تفاوضية.

وعلاوة على ذلك، يستوفي المشروع، من خلال إدراج العمل بشأن جميع بنود جدول الأعمال، شرط التحلي بطابع شامل ومتوازن، وهي صفات عزيزة على العديد من الوفود. ونحن نرحب أيضاً باحتواء مقترح الرؤساء الستة على عنصر سيتيح لنا النظر في أساليب عمل المؤتمر. وكما أشرنا إلى ذلك مراراً، ينبغي لجميع الهيئات أن تعيد تقييم طريقة عملها بانتظام. وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر تناول هذه المسائل بصورة شبه دائمة خلال الفترة التي كان فيها أكثر إنتاجية من حيث الجوهر.

وأخيراً، نود أن نشير إلى أن الحزمة التي قدمها الرؤساء الستة تستند عموماً إلى الحزمة التي قدمتها الرئاسة الجزائرية في أوائل عام 2020 وكنا قد اقترنا من بلوغ توافق في الآراء بشأنها.

وباختصار، سيدي الرئيس، نؤيد بقوة الحزمة التي قدمتها كي ننظر فيها. ولا يمكننا أن نرى بديلاً حقيقياً لمشروع يسمح لنا بكسر الجمود الحالي. وفي حين يمكن بطبيعة الحال إعادة صياغة بعض أحكامه، لا بد، في رأينا، عدم الابتعاد عن عناصره الأساسية. ونحن نعتزم بذل كل ما في وسعنا لتسهيل اعتماده.

سيدي الرئيس، قبل أن أختتم بياني، هناك مسألة واحدة أخرى يجب أن أتطرق إليها. إننا نأسف لوجود اعتراضات - تذكرنا بتلك التي أثّرت في حالات مماثلة في السنوات الأخيرة - على طلبات عدة دول بالمشاركة في عملنا بصفة المراقب. وهذا تطوّر يبعث على القلق لأنه يشكّك في مبدأ تعددية الأطراف ذاته، الذي ينبغي أن يسمح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإعراب عن آرائها. كما أنه يثير قلق المؤتمر نفسه فيما يتعلق بدوره في آلية نزع السلاح وبفعاليته ومصداقيته. وكون معظم الدول المراقبة تطالب بالعضوية الكاملة في المؤتمر منذ سنوات عديدة، من دون أن نردّ عليها، فإن الوضع الراهن بات أقلّ قبولاً. ولذلك، ندعو الدول التي أثّرت اعتراضات إلى إعادة النظر في موقفها، وكذا المؤتمر إلى الإسراع في إيجاد حل لهذه المشكلة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر سفير سويسرا، وأعطي الكلمة لسفير الاتحاد الروسي.

**السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** سيدي الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم مهام رئيس المؤتمر وأؤكد لكم ولباقي رؤساء دورة هذا العام أنه يمكنكم التعويل على تعاون الوفد الروسي البناء.

وخلال الجلسة الافتتاحية، كان ممثل الاتحاد الروسي قد تطرق بالفعل إلى النقاط الرئيسية التي ينبغي في اعتقادنا تذكرها عند تنظيم العمل في سياق استمرار الجائحة. وفي حين لن أكرر تلك الكلمات، فأني سأكتفي بتسليط الضوء على مدى تأييد وفدنا لعمل دورة المؤتمر لهذا العام على أساس خطة أعدت سابقاً، مما يعني إمكانية التنبؤ والاتساق أكثر مما كان عليه الحال في عام 2020. ونعتقد أنه من الممكن تحقيق ذلك، حتى في ظل القيود المالية الصعبة والحالة الوبائية.

ونحن على يقين من امتلاك الوفود المشاركة في المؤتمر كل الأدوات اللازمة لبدء العمل الموضوعي الفعال، أي جدول الأعمال، الذي اعتمد بالفعل، والنظام الداخلي. وعلى الرغم من التشكيلة المحدودة للمؤتمر، يُنتظر مشاركة أي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة في أعماله. فهذا حقها غير القابل للتصرف. وقد وُضع ذلك الضمان في النظام الداخلي كي لا يصبح محفلنا نادياً خاصاً، وكي تؤخذ المصالح الأمنية للدول الأخرى في الاعتبار أثناء المفاوضات. ونحن نعتزم مواصلة التمسك بهذا الموقف المبدئي والمتسق وندعو جميع الوفود الأخرى إلى فعل الشيء نفسه.

ونحن نعتقد أن إحداث أي تغيير فيما يسمّى بأساليب عمل المؤتمر لن يكون غير ضروري فحسب، وإنما سيسفر أيضاً عن نتائج عكسية. وما لم يتم ذلك، فإنه ستتولد لدينا، فضلاً عن الخلافات بشأن المسائل الموضوعية، انقسامات بشأن المسائل الإجرائية والتقنية. وكسر تلك الحلقة المفرغة سيكون أمراً شبه مستحيل وسينفق المؤتمر وقتاً طويلاً في الحجج والمشاجرات.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن لتقاعس المؤتمر، في ظل تدهور حالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، إلا أن يكون محبطاً. فالتوترات وحالة عدم القدرة على التنبؤ تظل قائمة، والتهديدات القديمة في تصاعد والتهديدات والتحديات الجديدة آخذة في الظهور، والعوامل العسكرية والسياسية التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي تتوطد يوماً بعد يوم. وهيكّل الاتفاقات الأمنية الدولية، الذي تطلب بناؤه لبنة لبنة الكثير من العمل، قد دُمّر تقريباً من أساسه.

وهذا هو تشخيص الأغلبية الساحقة من الوفود التي تكلمت في افتتاح الدورة للحالة الراهنة في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، أشار المتكلمون إلى أنه من الضروري في ظل هذه الظروف غير المواتية وضع مبادرات وجدول أعمال بناء للمساعدة في زيادة الثقة وتعزيزها وإقامة حوار يتسم بالاحترام والإنصاف. ونحن نشاطر هذا الرأي تماماً، ونبدي انفتاحنا على هذا النوع من التعاون مع جميع الدول. وعلاوة على ذلك، طرحت روسيا في السنوات الأخيرة عدداً من المبادرات الحيوية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، يمكن اعتبارها جزءاً مهماً من هذا النوع من جدول الأعمال الدولي الإيجابي. وقد كان الرئيس بوتين واضحاً جداً في هذا الشأن عندما تكلم في افتتاح الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

ونحن مستعدون أيضاً لمواصلة المحادثات المنتظمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن جدول الأعمال الاستراتيجي. ولقد تحدّثنا في ذلك مراراً. ونعتقد أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ينبغي أن يكون التجديد غير المشروط لمعاهدة ستارت الجديدة، الذي يكفل إمكانية التنبؤ في الميدان الاستراتيجي، ويساهم في الاستقرار على الصعيد العالمي، ويسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في عملية نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، تشكّل البيانات الأخيرة التي أدلى بها ممثلو الحكومة الجديدة للولايات المتحدة وتؤيد تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات عنصراً يبعث على الأمل. ولا يسعنا إلا أن نرحب بمثل هذا الموقف. وموسكو مستعدة لربط اتصالات فورية من خلال دوائر الشؤون الخارجية لروسيا والولايات المتحدة بهدف صياغة هذا الاتفاق بسرعة.

والوقت المكتسب عن طريق تمديد معاهدة ستارت الجديدة من شأنه أن يسمح لروسيا والولايات المتحدة بالعمل معاً بجدية لإيجاد حلول للمشاكل التي تُطرح حالياً في مجال الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. وينبغي استخدامه أيضاً لبدء مفاوضات روسية - أمريكية شاملة بشأن الخطوط العريضة لمراقبة الأسلحة النووية في المستقبل، حيث يجب مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي.

ولقد قدمنا لزملائنا الأمريكيين رؤيتنا لـ "معادلة أمنية" جديدة قد تشكل الأساس لمثل هذه المفاوضات. ومفهومنا ينطوي على وضع اتفاق أو اتفاقات بشأن تحديد الأسلحة الهجومية والدفاعية النووية وغير النووية تكون مناسبة للتصدي للتحديات الاستراتيجية. وهو يتضمن، في جملة أمور، وضع نهج مشتركة لحل مشكلة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن تنفيذ هذه المقترحات أن يساعد على استعادة الثقة بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين، وبالتالي تحسين المناخ الدولي بشكل كبير.

ونظراً لانتهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومن أجل تعزيز إمكانية التنبؤ، وبالتالي إبقاء فرصة الحوار مفتوحة، أعلنت روسيا وفقاً لاختيارياً لنشر الفذائف البرية المتوسطة المدى في أي منطقة لا يوجد فيها نظام مماثل أمريكي الصنع، واقترحت أيضاً تدابير تحقق محددة من أجل التصدي

لأبي وجهه من أوجه القلق. والرد الرشيد على ذلك من جانب الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي سيتمثل في وقف اختياري متبادل وقائم على المعاملة بالمثل. وأود أن أذكر بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوتين في 26 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بشأن اتخاذ خطوات إضافية لتخفيف حدة الوضع في أوروبا في أفق إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ونحن على استعداد لمواصلة جهودنا كي نقلص إلى أقصى حد من الآثار السلبية لانتهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الذي لا نتحمل مسؤوليته. وللأسف، فضلت الولايات المتحدة والبلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي حتى الآن النظر إلى هذه المشكلة من منظور الأهداف السياسية (الوطنية أو الجماعية)، بدلاً من النظر إليها من منظور الحاجة إلى تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

وفي السياق الحالي، نعتقد أنه أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان استدامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحماية تماميتها. ولتحقيق ذلك، يجب أن نتضافر جهود جميع الأطراف في المعاهدة، حتى نتكّن معاً من العمل على تعزيز أركانها الثلاثة المترابطة بشكل متناغم (عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية). ونحن نعتقد أن التدابير الواردة في خطة العمل لعام 2010 تظل ذات صلة كاملة. ونعتقد أنه من المهم أن تعيد الدول تأكيد التزامها بما تعهدت به في دورات استعراض المعاهدات السابقة. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء من أجل عقد مؤتمر استعراضي بناء وغير تصادمي.

وجداول أعمال مؤتمراً يتيح فرصة رائعة للمساهمة بصورة كبيرة في نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار. وسيُسهّل ذلك أساساً من خلال النظر الشامل في البند 1 المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي والبند 2 المتعلق بمنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة.

وأود أن أشير إلى أن روسيا قدمت في آذار/مارس تقريرها الوطني عن تنفيذ المعاهدة في الوقت المحدد. وهذا دليل آخر على التزام بلدنا بالوفاء بالتزاماته وبالأهداف المكرسة في المعاهدة. وطبعاً، يظل الهدف الأساسي هو بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ولقد أسهمت روسيا إسهاماً كبيراً في عملية نزع السلاح النووي، بطرق منها الوفاء بالاتفاقات المبرمة سابقاً في هذا السياق. ويجب إحراز المزيد من التقدم في هذا الاتجاه وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا على نحو تدريجي يستند إلى قرارات توافقية وبراغي مصالح جميع البلدان ويفضي إلى توطيد السلم والاستقرار الدوليين، مع تعزيز أمن جميع الدول دون استثناء.

وهذه المعايير العالمية تتعارض مع النهج الذي يشيّد به من يدعون إلى إجبار الدول النووية على التخلي عن ترساناتها النووية دون مراعاة مصالحها الدفاعية المشروعة والحقائق الاستراتيجية القائمة.

وقد تكون معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي صيغت على أساس غير شامل وغير توافقي، مثلاً على هذا النهج الخاطئ. فهو يخلق توترات بين أعضاء المجتمع الدولي ويقوض سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية القائم عليها. وأكرر مجدداً أن معاهدة حظر الأسلحة النووية صيغت دون مراعاة المبادئ الأساسية التي تشكل أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي ينبغي اعتمادها بصورة متسقة وصحيحة. ولا يمكن لمعاهدة حظر الأسلحة النووية الإسهام عملياً في تقييد عدد الأسلحة النووية وخفضه. فهي لا تضع أي معايير أو قواعد جديدة ولا تساعد في تطوير القانون الدولي العرفي. ودخولها حيز النفاذ لا يغير شيئاً في هذا الصدد.

ونرى أن البديل لهذا النهج هو بدء مناقشة بشأن موضوع تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك في شكل متعدد الأطراف. وينبغي أن تجري هذه المناقشة على أساس قرارات

توافقية، بما يضمن قدرة وفعالية الصكوك الدولية التي وُضعت، ويراعي المصالح المشروعة لجميع الأطراف، دون أي ضغط أو إكراه خارجيين. وفي السنوات الأخيرة، دعا الوفد الروسي باستمرار إلى بدء هذه المناقشات الموضوعية في المؤتمر الذي يعتبر المحفل المثالي لها.

ونحن نؤكد موقفنا المبدئي القاضي بأن التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية ونزع السلاح الكامل والشامل يتوقف على مراعاة المجموعة الكاملة للعوامل المؤثرة في الأمن العالمي. والواقع أن نفس الرؤية المنهجية للوضع الأمني الدولي يتقاسمها مؤسسو المؤتمر الذين أضفوا على جدول أعمال محفلنا طابعاً شاملاً. ويتضمن ذلك النص على حل مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وروسيا تدافع عن فضاء خارجي خال من أي نوع من الأسلحة. ونحن نقترح اتخاذ تدابير عملية محددة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونشجع على ذلك. والطريقة الوحيدة لحماية البشرية هي إبرام اتفاق ملزم قانوناً تتضمن إليه جميع الدول التي لها أنشطة فضائية، أي اتفاق ينص على منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وفي عام 2008، قدمنا نحن وشركاؤنا الصينيون مشروع معاهدة بشأن هذا الموضوع، وحدثناه في عام 2014 في ضوء آراء باقي الوفود.

ومن الواضح أن الحقائق المعقدة للعلاقات الدولية الحالية، التي نراها تتعكس في أعمال مؤتمرنا، لا تسمح لنا بعد ببدء المفاوضات بشأن تلك المعاهدة وعدد من بنود جدول أعمال المؤتمر الأخرى. ولهذا السبب اقترحنا على زملائنا في عام 2016 أن نعمل في هذه المرحلة على تحقيق هدف أقل طموحاً لكن لا يقل فائدة للمجتمع الدولي، وأن نضع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وفي حين لا يتعارض هذا الهدف مع المصالح الأمنية الوطنية الأساسية لبلد واحد، فإن النتائج العملية لتنفيذه ستكون هائلة.

ونحن نرى أنه من شأن مثل هذه الاتفاقية، التي قدمنا موجزاً لخطوطها العريضة إلى المؤتمر، أن يعزز إلى حد كبير فعالية الصكوك القانونية الدولية الرامية إلى مكافحة آفة الإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وفي بياني، لم أشر سوى إلى مسائل الأمن الدولي الأكثر أهمية. والوفد الروسي مستعد للتعاون الموضوعي المتمتع مع جميع الوفود بشأن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد أورياكو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. والوفد النيجيري سيدعم بنشاط أعمالكم وسيساهم في تحقيق تقدم جوهري في دورة المؤتمر لعام 2021. وأود أن أعتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيدة تاتيانا فالوفايا، الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر نزع السلاح، على ما قدّمته من ملاحظات عميقة ومدرسة في اليوم الافتتاحي لمؤتمر نزع السلاح. وأحيي أيضاً التعاون القوي بين رؤساء دورة المؤتمر الستة لعام 2021، وأتعهد مسبقاً بدعم وفد بلدي للرئاسات الخمس المقبلة، وهي البرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا وشيلي.

سيدي الرئيس، وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا الموقر باسم مجموعة الـ 21. وأود أن أضيف الملاحظات التالية، بصفتي ممثلاً لبلدي.

هذا العام سيمتيز بأحداث مهمة للنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد أعطيت بالفعل إشارات على ذلك بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. وفي حين تحتل نيجيريا، إلى جانب بلدان أخرى، بهذا الحدث، فإنه يجب أن نلاحظ أن المعاهدة لن تقضي، لوحدها، إلى اختفاء أكثر من 13 865 رأساً حربياً نووياً في جميع أنحاء العالم. وعلى نيجيريا والبلدان الأخرى مواصلة العمل لضمان القضاء التام على هذه الأسلحة. ولذلك يود وفد بلدي أن يؤكد أهمية هذه المعاهدة ويحث الدول التي لم توقعها وتصدق عليها على فعل ذلك.

سيدي الرئيس، سيعقد هذا العام أيضاً المؤتمر الاستعراضي المؤجل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وهذه المؤتمرات تتيح فرصة لمجتمع نزع السلاح لإظهار عزمه فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح. ومدى نجاحنا في التعامل معها سيشكل بطاقة تقييم الأداء لعام 2021. ومؤتمر منع السلاح، بسبب الجمود والتكرار في عمله على مدى السنوات العشرين الماضية وما فوق، بدأ يُنظر إليه بالفعل على أنه برنامج حواري سنوي لا يقدم أي إضافة. ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً قوياً أن الوقت قد حان لتصحيح هذه الصورة السلبية.

وقد بينت لنا الجائحة أن الأسلحة وانتشارها ليسا من العوامل التي من شأنها إنقاذ بلد ما، أو العالم في الواقع؛ بل بذل جهود واعية من جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، للاستثمار في الأمن البشري هو الذي يمكنه فعل ذلك. وبينما نحاول التكيف مع الوضع الطبيعي الجديد للاجتماعات الافتراضية في الأشهر المقبلة، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن طريق المضي قدماً يظل يتمثل في الاستثمار بقوة في القضاء على الفقر، والبنية التحتية الصحية الأساسية، والبيئة وغيرها من مجالات الأمن البشري التي ستعزز التنمية في جميع أنحاء العالم. ومن المحزن والمؤسف أننا ما زلنا ننفق الموارد والقوى العاملة الشحيحة التي ينبغي تخصيصها للتنمية البشرية على إنتاج وتطوير التهديد الوحيد المؤكد الذي يواجه البشرية.

وقد كشفت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها السلبية الأخرى عن ضعف يشمل جميع الأطراف. ونحن نتصرف بشكل خاطئ: فليس عدد الأسلحة النووية التي جمعناها هو الذي سينقذنا، بل مستوى الأمن البشري الذي يمكننا بلوغه في عالمنا. وأحث جميع الحكومات والدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على البدء في الابتعاد عن طريق التدمير النووي إلى طريق تحقيق الأمن البشري بجميع أشكاله. وهذا هو المسار الوحيد المؤكد.

سيدي الرئيس، نيجيريا ترحب بروح الرئاسة البلجيكية البناءة ونهجها المرن ومشروع برنامج العمل الأولي. ونحث جميع الوفود على إظهار الإرادة السياسية اللازمة وإيجاد حلول خلاقة وتوافقية تقضي إلى مفاوضات موضوعية بشأن المسائل الأساسية لنزع السلاح في عام 2021. وفي هذا الصدد، يدعم وفد بلدي دعوة إيران وتركيا إلى إعادة النظر في موقفهما من طلبات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقبرص واليمن الحصول على صفة مراقب في أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021. فذلك يتماشى مع روح التعددية والشمولية والحوار من جانب الجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل نيجيريا. وقد تلقينا طلبين آخرين للحصول على حق الرد، من جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أُعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، طلب وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد كرد فعل على مداخلة المندوب الألماني. ولا بد لي من أن أشكر زميلنا

الألماني الموقر جداً لإعطائنا تعريفاً جديداً لمفهوم "درجة عالية". وأنا لم أكن أعلم أن ارتقاء "درجة عالية" يعني أن تصبح متعصباً ومتطرفاً كرد على تعليقات دولة أخرى أدلي بها، بالمناسبة، تعقيباً على زعمه الفضفاض ضد إيران.

وقد امتعض زميلي الألماني من ملاحظاتي السابقة، لكنه نسي أن نفس المندوب والممثل الإسرائيلي هو الذي بدأ بتوجيه بعض الادعاءات إلى إيران. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار في هذا الصدد وسأحاول استخدام نفس اللغة المنمقة التي استخدمها زميلي الموقر.

وأولاً، أتساءل لماذا تعتبر ألمانيا نفسها ملزمة بالتحدث باسم النظام الإسرائيلي. هل هذه طريقة جديدة لتعريف المهنية؟ أعتقد أنه لا يوجد مراقب عاقل يمكنه جهل أسباب ذلك.

وثانياً، حاول زميلي الألماني الموقر تبرير الانتهاك المستمر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الناجم عن تخزين الأسلحة النووية على أراضيها بالقول إن ذلك يجري، وأقتبس قوله هنا، "منذ ما يقارب نصف قرن، بل أكثر من ذلك بقليل". ثم سأل لماذا تثير إيران هذه المسألة الآن وترك بعد ذلك هاتين النقطتين، ولأي مراقب معقول فهم سبب ذلك. أنا حقاً مذهول ومندهش لسماع مثل هذه الحجة.

وأعتقد أنه لا يمكن لأي مراقب عاقل أن يتفق مع زميلنا الألماني الموقر على أن مرور الوقت يمكن أن يلغي الطابع غير القانوني لعمل أو تقصير. وينبغي أن أضيف بسرعة أن هذه ليست المرة الأولى التي تثير فيها إيران هذه المسألة، ولن تكون الأخيرة بالتأكيد. كما أثارها كثيرون آخرون في محافل أخرى تناقش معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهي شبيهة بقصة الإمبراطور وملابسه.

ودعوني أتوسع في الموضوع قليلاً. فالمادة الأولى من معاهدة انتشار الأسلحة النووية تنص على أن "تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة". والمادة الثانية منها تنص على أن "تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم قبولها من أي ناقل كان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة". وربما تغير تعريف روح المعاهدة بالنسبة لبعض الوفود، ونحن لا علم لنا بذلك، غير أن وجود أسلحة نووية في دولة غير حائزة للأسلحة النووية يشكل انتهاكاً مباشراً للمعاهدة.

وثالثاً وأخيراً، ولكن بالتأكيد ليس آخراً، وجدت أنه من المروع أن يتناول زميلي الألماني قضية الهجمات الكيميائية الإجرامية التي شنتها نظام صدام ضد الإيرانيين الأبرياء باستخفاف كبير قائلاً إنها من الماضي. وهي ليست كذلك. بل هي حاضرة بقوة اليوم، ليس في عقول الأمة الإيرانية وذاكرتها فحسب، بل أيضاً في جسد الضحايا الذين ما زالوا يعانون من العواقب، كما كانت في الثمانينات عندما شنت هجمات متكررة بالغاز على العسكريين والمدنيين على حد سواء. وأشعر بخيبة أمل حقيقية لرؤية مثل هذه العقلية غير الاعتذارية. ولم تتوقف إيران قط عن إثارة الظلم الجسيم الذي لحق شعبها نتيجة استخدام الأسلحة الكيميائية، وسعينا دائماً إلى تحقيق العدالة وبلوغ الحقيقة فيما يتعلق بهذه الجريمة الكيميائية.

غير أنه يسرني اعتراف زميلنا الألماني بضرورة محاسبة المتورطين أو المتواطئين في هجمات صدام الكيميائية، وأمل حقاً أن تواصل السلطات الألمانية السعي إلى تحقيق العدالة، بطرق منها الكشف عن أفعال أو أعمال تقصير السلطات الرسمية ذات الصلة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد هان تاي - سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) *(تكلم بالإنكليزية)*: أود أن أتكلم ممارسة لحقنا في الرد على بيان زميلنا الياباني. وما قالته اليابان هو تكرار لادعائهم البعيد المنال، وهو أمر غير مفهوم للجميع. وإذا كانت اليابان ملتزمة حقاً بالسلام والازدهار في المنطقة، كما تقول، فعليها أن تتخلى عن محاولاتها العسكرية الطموحة لتصبح قوة عسكرية، فذلك يهدد السلام والأمن في المنطقة.

**الرئيس** *(تكلم بالإنكليزية)*: شكراً. ولدي نقطة نظام من ممثلة إسرائيل التي أعطيتها الكلمة.

**السيدة مايان (إسرائيل)** *(تكلمت بالإنكليزية)*: نطلب من جمهورية إيران الإسلامية أن تشير إلينا باسمنا الرسمي أي دولة إسرائيل.

**الرئيس** *(تكلم بالإنكليزية)*: شكراً. ولا يزال لدي طلب واحد لحق الرد من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعطيه الكلمة.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، أود أن أتكلم بإيجاز شديد لتقديم بعض التعليقات على الملاحظات التي أدلى بها سفير الاتحاد الروسي الموقر.

لقد قال الرئيس بايدن إنه ينوي السعي إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات، كما تسمح بذلك المعاهدة. ولطالما أوضح الرئيس بايدن أن معاهدة ستارت الجديدة تخدم مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة. وهذا التمديد يكتسي المزيد من المنطق عندما تكون العلاقة مع روسيا على غير ما يرام. والأميريكيون يشعرون بالمزيد من الأمان مع معاهدة ستارت جديدة وراسخة.

وأوضح الرئيس بايدن أيضاً أنه ينظر إلى استمرار المعاهدة على أنه بداية وليس نهاية الجهود الرامية إلى تعبئة روسيا وغيرها من البلدان، بالتشاور الوثيق مع حلفائنا وشركائنا، فيما يتعلق بالتهديدات التي تمثلها لنا الأسلحة النووية والتحديات الجديدة والناشئة بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي.

**الرئيس** *(تكلم بالإنكليزية)*: شكراً. وهكذا نختم مناقشتنا العامة. وأود الآن أن أقدم مقترح الحزمة الذي عممته الأمانة إلكترونياً على أعضاء مؤتمر نزع السلاح في كانون الأول/ديسمبر.

وعلى نحو ما جاء في ملاحظاتي الافتتاحية كرئيس، كانت الدعوات عديدة، خلال المشاورات الثنائية والإقليمية التي أجريتها خلال الأشهر الماضية، ليس لإعادة اختراع العجلة، بل للبناء على الأسس الجيدة التي أرستها مجموعة الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام 2020 فيما يتعلق ببرنامج العمل. وبصورة أكثر تحديداً، اعتبرت وفود عديدة مقترح الحزمة الذي عممته مجموعة الرؤساء الستة في ظل الرئاسة الجزائرية النهج الأكثر ملاءمة لبلوغ توافق في الآراء.

وهكذا عممت مجموعة الرؤساء الستة لهذا العام نسخة مستحدثة من مقترح الحزمة للعام الماضي. ويتضمن المقترح الذي تلقيناه، أولاً، مشروع مقترح لبرنامج العمل؛ وثانياً، مشروع قرار لتنفيذ برنامج العمل؛ وثالثاً، مشروع بيان رئاسي بشأن تحسين أداء مؤتمر النزاع وضمان فعاليته.

وسترون أن مشروع مقترح برنامج عمل يتضمن مقترحاً بأن ينشئ المؤتمر خمس هيئات فرعية بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وكُتِف عدد الاجتماعات لكل هيئة فرعية -أربعة بدلاً من الاجتماعات الستة التي عُقدت العام الماضي- لمراعاة البرنامج الثقيل المتعلق بنزع السلاح هذا العام، ولا سيما تأثير مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وعقد كل هيئة فرعية لأربعة اجتماعات على مدى 10 أسابيع، تمتد من أوائل آذار/مارس إلى نهاية حزيران/يونيه، قد يبدو لنا حلاً وسطاً جيداً.

وأودّ أن أشكر الوفود التي أعربت بالفعل عن آرائها بشأن الحزمة خلال المناقشة العامة أو كتابة. وأطلع الآن إلى أول تبادل عام للآراء بشأن هذه الحزمة. وممثل باكستان هو أول متحدث تتضمنه قائمتي.

**السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، تُقدّر التواصل والمشاورات التي أجريتموها، ونشكركم على منح الأعضاء فرصة التفكير في مشروع مقترحكم. وكما نتذكرون من مناقشاتنا الأسبوع الماضي، فقد كرر العديد من الأعضاء الدعوة إلى اتباع نهج شامل ومتوازن إزاء عملنا في مؤتمر نزع السلاح.

ويعيد وفد بلدي، ونحن نسعى إلى المضي قدماً، التأكيد على أهمية أن تتحلّى جهودنا بالواقعية والشمولية والتوازن. وإننا نعترف بجهودكم للبناء على مشروع الجزائر للعام الماضي. وهذا اعتراف بالحقائق التي يتعين على هذه الهيئة مواجهتها. غير أننا نلاحظ أن مقترحكم يتجاوز، فيما يتعلق بجوانب مهمة، الاتفاق الناشئ للعام الماضي.

والوثيقة التي قدّمتها الجزائر هي وثيقة أساسية تربط على نحو وثيق بين القرار الموضوعي المتعلق ببرنامج العمل والهيئات الفرعية المنشأة لتنفيذه. وتغيير أحد عناصر الوثيقة يتطلب دراسة دقيقة لجوانب أخرى يتعين علينا تعديلها لضمان التوازن الدقيق الذي يبتغيه المقترح. وتوجد دينامية مماثلة في كل فقرة من فقرات المنطوق أيضاً.

سيدي الرئيس، لقد أعرب وفد بلدي بوضوح الأسبوع الماضي عن وجهة نظرنا بشأن عمل المؤتمر، ولا يزال هذا الرأي واضحاً. ولا يمكن أن توجد حلول صياغية خلاقة للتحديات الكبيرة التي نواجهها ولمواقف مختلف الوفود وللحقائق الأكبر التي تُشكّلها كل يوم. كما أننا لم نسمع شيئاً مختلفاً خلال مناقشاتنا الأسبوع الماضي.

وتبين محاضر هذا المؤتمر عدم وجود توافق في الآراء بشأن بدء التفاوض حول أي مسألة من مسائل جدول الأعمال. وقد واجهتنا في السنوات القليلة الماضية صعوبات متزايدة حتى في الاتفاق على الجانب العملي والإجرائي. كما لا يوجد اتفاق بشأن منح معاملة تفضيلية لأي بند من بنود جدول الأعمال. وإذا كان لا بد من منح الأفضلية، فإن نزع السلاح النووي يظل أولوية المؤتمر.

سيدي الرئيس، أشار وفد بلدي أيضاً في الجلسة الأخيرة إلى أن مؤتمر نزع السلاح قد عمل، بل وينبغي له أن يواصل العمل، من أجل استئناف العمل الموضوعي بشأن جميع بنود جدول أعماله. والمؤتمر، رغم قائمة خلافاته المتراكمة على مرّ السنين، وافق على الاضطلاع بأعمال موضوعية. ولذلك ينبغي لنا، في إطار متابعة أعماله مستقبلاً، أن نبني على هذه العناصر وأن نتجنب مزالق المفاهيم التعسفية أو الذاتية. ويظل ضمان تعاملنا مع كل بند من بنود جدول الأعمال المعاملة نفسها ومنحنا له الأفضلية نفسها الخيار الأفضل والوحيد. وإذا أردنا أن ننقدم في عملنا، يجب أن نظل منتبهين للديناميات التي تحكم عالمنا وتشكله.

سيدي الرئيس، بالنظر إلى ما أوجزته، لا نرى من الضروري أن تخصص دون مبرر معاملة تفضيلية للهيئة الفرعية 2 أو لأي بند معين. والنّهج الذاتية المماثلة والأفضليات التعسفية كانت قد أعاقَت أعمال المؤتمر في السابق. ونرى أن هناك حالات تكرر في الوثيقة ينبغي إلغاؤها، لا سيما في الشق الوصفي من الجدول الزمني للهيئات الفرعية.

وكذلك تتطلب فقرات المنطوق بعض التعديل لضمان اتساق عملنا. ويتعين إدخال تعديلات على الفقرتين 1 و2 لإلغاء حالات التكرار وتوضيح الأمور. ويظل اتباع نهج شامل ومتوازن وموضوعي أمراً ضرورياً وينبغي أن ينعكس في الوثيقة.

سيدي الرئيس، نحن ندرك تماماً أن العودة إلى الهيئات الفرعية لا يلبي تطلعات الأعضاء كلياً. كما أنه لا يعكس تماماً هدفنا النهائي الذي يظل يتمثل في نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فإنه لا يزال خياراً ناجحاً بالنظر إلى الحقائق المهمة جداً التي يسترشد بها عملنا. ومن الأهمية بمكان أيضاً معالجة الشواغل المشروعة لجميع الوفود. وفي إطار هذه الروح فقط يمكننا، سيدي الرئيس، أن نرسم طريقاً للمضي قدماً في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح خلال دورتنا لعام 2021. والأكد أن هذا ليس الحل الأمثل، لكنه حل عملي في ظل هذه الظروف.

ويتطلع وفد بلدي إلى المزيد من المشاركة البناءة، ويؤكد من جديد تعاونه والتزامه بالعمل من أجل إيجاد حل يستوجب موافقة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل باكستان. وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد فيليغاس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** سيدي الرئيس، يرحب وفد بلدي بتقديم الحزمة التي وضعتها بالاتفاق مع الرؤساء الخمسة الآخرين لدورة عام 2021. ونحن نعتقد أنه بالنظر إلى السياق الحالي، الذي ألغيت فيه اجتماعاتنا الحضرية المعتادة - وهي قيمة جداً للمفاوضات - بسبب جائحة كوفيد-19، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف المناقشات الموضوعية من خلال آلية مألوفة لنا جميعاً بالفعل: آلية الهيئات الفرعية.

وإنشاء هيئات فرعية ليس إجراء مثالياً على الإطلاق بالنسبة للمؤتمر الذي ينبغي أن يكون هدفه الأساسي التفاوض والمضي قدماً في جميع آليات واتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار الملزمة قانوناً. غير أنه وبالنظر إلى العمل شبه المنعدم للمؤتمر خلال السنتين الماضيتين، سيشكل إنشاء هيئات فرعية بالتأكيد خطوة إلى الأمام. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا بمناقشة جميع بنود جدول الأعمال وتبادل الآراء بشأنها، بغرض تحديد بنود توافقية قد تشكل أساساً للتفاوض مستقبلاً بشأن تلك المعاهدات التي يدين بها المؤتمر للمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال التي ستتناولها الهيئات الفرعية، نتفق على أنه ينبغي تخصيص معاملة متساوية لجميع بنود جدول الأعمال ونفس عدد الاجتماعات لجميع الهيئات الفرعية.

وأود أن أشير إلى أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سيعقد في آب/أغسطس، إذا سمح السياق الدولي بذلك. ولذلك، فإن المناقشات التي ستشهدتها الهيئات الفرعية خلال عام 2021 ستكتسي أهمية خاصة، لأنها ستغذي الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي وستيسر اختتامه بنجاح.

ونحن نرحب بإنشاء منصب ميسر لتعزيز فعالية عمل المؤتمر، إذ أن هذا الأخير يحتاج بالتأكيد إلى آلية للتداول بشأن كيفية كسر الجمود، لا سيما هذا العام، الذي بدأ بمناقشة مسألة قبول الدول المراقبة مناقشة مستفيضة. وأعتقد أن تعيين ميسر وما سيعقده من اجتماعات سيكون مفيداً لتوضيح المسائل الحساسة، مثل تلك التي ذكرتها، ولبلوغ توافق في الآراء بشأنها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الأرجنتين. وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود بكل بساطة أن أعرب عن تأييدي للعمل الهائل الذي قمت به خلال كل هذه الشهور. فمن النادر أن يقدم الرؤساء مشروع وثيقة مثل هذا في شهر كانون الأول/ديسمبر، وأنا أهنئكم على هذا الإنجاز. والهيئات الفرعية ليست، كما قال سفير الأرجنتين، السيد فيليغاس، النتيجة المثلى لعملنا. ومع ذلك، أعتقد، بالنظر إلى السنتين الماضيتين اللتين تعذر فيهما على مؤتمر نزع السلاح القيام بأي عمل، أن ذلك هو أفضل ما كنا نأمل في ظل هذه الظروف.

وبما أنني أود أن أرى المؤتمر يضطلع بعمل ملموس، فإنني سألتجنب الخوض في كل ما هو مثير للجدل، وسأقدم اقتراحات وفد بلدي فيما يتعلق بالحزمة، وهي اقتراحات ملموسة لأننا نريد أن نرى تقدماً وأن تُعتمد هذه الحزمة. ولذلك سأشير إلى الحزمة التي تقاسمها الرئيس المؤقت من الجزائر، والتي نَقَحها سفير الأرجنتين فيما بعد، ولكنني سأشير أيضاً إلى الوثيقة CD/2119، لأن تلك هي الوثيقة التي اتفقنا عليها جميعاً بتوافق الآراء في عام 2018، عندما كنا قادرين على القيام ببعض العمل الحقيقي.

سيدي الرئيس، الفقرة 1 من مقترحكم تشير إلى "أو التدابير الإضافية وعلى الخيارات المتاحة للمفاوضات" في سياق عمل الهيئات الفرعية. وهذا يخلق لنا الآن بعض المشاكل لأن مقترح الجزائر استخدم عبارة "والتدابير الإضافية وعلى الخيارات المتاحة للمفاوضات". ونلاحظ استبدال كلمة "و" بكلمة "أو"، ولهذا الأمر تأثير يتمثل في تحويل وجهة ولاية الهيئات الفرعية من التركيز حصرياً على العناصر الموضوعية أو الصكوك الملزمة قانوناً إلى التركيز أيضاً بنفس القدر على التدابير الإضافية وعلى الخيارات المتاحة للمفاوضات. والأثر الحقيقي لهذه الصياغة يتمثل في احتمال الابتعاد تماماً عن هدف الصكوك الملزمة قانوناً، وهو ما لا أعتقد أنه كان قصدكم. ومع ذلك، فهذا هو الانطباع المستخلص عند قراءة الفقرة 1، لذلك قد يكون من الضروري القيام بتصحيح طفيف في هذا الصدد.

ثانياً، إذا انتقلت إلى الوثيقة CD/2119، فإنها تقول إن أحد أهداف الهيئات الفرعية هو "متابعة العمل في المجالات التالية وأي مجالات أخرى توافق عليها الهيئات الفرعية، وفقاً للنظام الداخلي" فيما يتعلق بعملها. غير أن هذه العبارة غير موجودة في مقترحكم، كما هو حال العبارة الواردة في الفقرة 1(ج) من الوثيقة CD/2119، والتي تنص على أنه ينبغي للهيئات "النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات". وبهذه الطريقة، نبتعد عن الولاية الممنوحة من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، رغم إشارتكم إلى ذلك في الوثيقة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بعمل الهيئات الفرعية في الفقرة 2. ويشير المشروع الحالي الذي قدمتموه إلى أن هدف الهيئات الفرعية سيتمثل في "النظر في طبيعة ونطاق الاتفاقات التي يمكن التفاوض بشأنها والتوصية بهما"، في حين جاءت الصياغة في الوثيقة CD/2119 على النحو التالي: "النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات". وإذا كانت الحزمة التي اقترحتها توسع النطاق من ناحية، بسماعها للهيئات الفرعية بتقديم توصيات، أعتقد أن صياغة الوثيقة CD/2119 تقدم نهجاً مباشراً أكثر، بسماعها للهيئات الفرعية بالنظر في الصكوك القانونية. وعبارة "الصكوك القانونية" ضرورية في رأينا، لأنها تتطوي على إشارة إلى صكوك ملزمة قانوناً، وهو مطلب قديم جداً من المجتمع الدولي ومؤتمر نزع السلاح. وعندما تضيف عبارة "النظر في طبيعة ونطاق الاتفاقات التي يمكن التفاوض بشأنها والتوصية بهما"، يصبح الأمر إشكالياً، على الأقل بالنسبة لوفد بلدي، لأنه يُفهم من ذلك أن الهدف هو مناقشة تدابير بناء الثقة ومدونات قواعد السلوك، بدلاً من مناقشة الصكوك الملزمة قانوناً. ويرى وفد بلدي أن التركيز ينبغي أن ينصب على الصكوك الملزمة قانوناً فقط وليس على أي شكل آخر من أشكال الوثائق أو الترتيبات، مثل تدابير بناء الثقة ومدونات قواعد السلوك، لأننا نعتبر أنه ليس المكان المناسب لها.

وآتي الآن إلى الفقرة 6 حيث تم استبعاد كلمة "اعتماد". وفي الوثيقة CD/2119، تُستخدم كلمة "اعتماد" فيما يتعلق بالتقارير. غير أن الفقرة 6 من تقريركم لا تشير سوى إلى إدراج مضمون التقرير، وعلينا أن نوضح ما تعنيه بـ "إدراج المضمون". ومقترحكم يدعو إلى أن يقدم "المنسقون هذه التقارير إلى مؤتمر نزع السلاح عن طريق الرئيس بغية إدراج مضمونها على النحو الواجب". وهكذا يترك الباب مفتوحاً أمام مسألة اعتماد تقرير الهيئات الفرعية؛ وهو لا يشير حتى إلى اعتماد التقرير من قبل مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، فإننا نتساءل عما سنفعله بهذه التقارير، فهل ينبغي مثلاً الاكتفاء بجعلها موضوع تكمير،

وهل يمكن أن تتخذ عملية التفكير هذه شكل إشارة إجرائية بسيطة إلى اجتماع الهيئة الفرعية بدلاً من تقريرها. لذلك يتعين علينا بالتأكيد الانكباب على هذا الجانب.

وأما الجزء الثاني من الحزمة فيخصص مشروع القرار المتعلق بتنفيذ برنامج العمل حيث توضحون أنه جرى تقليص عدد الدورات بسبب الجدول الزمني الثقيل المتعلق بنزع السلاح. ولا أعتقد أنه علينا تقديم تنازلات بشأن عمل مؤتمر نزع السلاح لأنه أحد الأغراض الرئيسية من وجودنا هنا. وأعتقد أنه من الأفضل إعادة عدد الجلسات إلى سبع، إن أمكن.

والآن آتي إلى الجزء الثالث من حزمتم المتعلق بمشروع البيان الرئاسي. لقد قلتم إن "الميسر يقدم تقريراً بصفته الشخصية إلى المؤتمر عن نتائج المشاورات غير الرسمية في موعد لا يتجاوز بداية الأسبوع الأول من الجزء الثالث من دورة عام 2021". غير أن البيان يقول أيضاً إن "التقرير لن يعرض على المؤتمر لاتخاذ قرار بشأنه". ولذلك، فإن المقترح يُبقي شيئاً من الغموض بخصوص حالة التقرير عن أساليب العمل، وهو أمر يحتاج إلى التوضيح.

وأخيراً، أود أن أشير إلى نقطة بالغة الأهمية بالنسبة لوفد بلدي والتي أعربت وفود عديدة أخرى عن تأييدها لها في المناقشة العامة. فمن بين الصكوك التي أعربنا عن تأييدنا لها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والهند تؤيد الآن أيضاً وضع برنامج عمل شامل ومتوازن وهي مستعدة للعمل على جميع بنود جدول الأعمال. ومع ذلك، نعلم جميعاً من التجربة أنه توجد معاهدة واحدة تكاد تكون جاهزة للتفاوض. وأعتقد أن معظم التقدم أُحرز في تلك الجوانب، بالنظر أيضاً إلى تقارير فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، واللذين أعربا أيضاً عن تأييدهما لولاية شانون. لقد سمعت أصواتاً تقول إن ولاية شانون من مخلفات الماضي، لكن هذا بالتأكيد ليس رأي وفد بلدي ولا رأي وفود كثيرة أخرى.

ولذلك، أعتقد أنه ينبغي إدراج معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على جدول الأعمال إذا كان أردنا إحراز تقدم - ملموس - في مؤتمر نزع السلاح، ونود أن نرى بالتأكيد إشارة ما إلى ولاية شانون. ومع ذلك، لن نعرق عمل المؤتمر أو أي من قراراته طالما تمت المحافظة على الأولويات الأساسية لمؤتمر نزع السلاح، تمشياً مع الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وهذا سيدي الرئيس هو السبب الذي جعل مداخلتني طويلة شيئاً ما، لكن الفكرة تتمثل في الإعراب عن تأييدي لجهودكم ومعرفة ما إذا كان بإمكاننا اعتماد برنامج عمل في أقرب وقت ممكن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الهند. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيد مارتينيز رويز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشيد مرة أخرى بالتنسيق بين الرؤساء الستة لدورة هذا العام، الذي أسفر عن وضع مشروع برنامج عمل مشترك. وكما في دورة العام الماضي، نرى في هذا التعاون فرصة لتقديم مشروع يتضمن مواقف بلدان من مجموعات إقليمية مختلفة وينتج أعمال المؤتمر على نحو أفضل.

ونحن نقدر أيضاً أن هذا المشروع يستند إلى ذلك الذي نُظر فيه أثناء الرئاسة الجزائرية، مع الاعتراف بالمشاورات الواسعة التي أجريت حينها والتوازن الدقيق الذي سعي إلى تحقيقه بين مواقف الوفود بشأن لغة برنامج العمل وحزمة مشاريع القرارات.

ويأسف وفد بلدي لأن المشروع الجديد لا يرقى تماماً إلى تطلعات وضع برنامج عمل ينص صراحة على ولاية تفاوضية واضحة، وبالتالي يتماشى مع الولاية التي كُلفت بها الجمعية العامة للمؤتمر في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وفي العام الماضي، كان وفد بلدي مستعداً للانضمام إلى توافق الآراء في إطار من المرونة. ومن الواضح أن هذا الالتزام يظل قائماً.

ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق خاص إزاء أحد التعديلات الصغيرة التي أدخلت على النص، والذي أشار إليه وفد الهند أيضاً، وهو يهدف في رأينا إلى إضعاف النص والابتعاد عن روح التوافق الذي سعى المؤتمر إلى بنائه خلال فترة الرئاسة الجزائرية. والتغيير الذي أشير إليه هو في الفقرة 1 من المنطوق، حيث استعيض عن كلمة "و" بكلمة "أو".

وقد أوضحت صيغة العام الماضي أن عمل الهيئات الفرعية سيركز بشكل خاص على العناصر الجوهرية للصكوك الملزمة قانوناً، وكذا على تدابير إضافية أخرى، وهو ما يسمح بتوسيع إمكانيات التفاوض لكنه لا يسمح باستبعاد الصكوك الملزمة قانوناً، التي يجب أن ينظر فيها بالضرورة وفقاً لبنود جدول الأعمال التي اعتمدها هذا المؤتمر في الأسبوع الماضي.

غير أن هذا المقترح الجديد يتيح تفسيراً يترك الباب مفتوحاً أمام التركيز على تدابير إضافية كبديل للصكوك الملزمة قانوناً وليس تكملة لها. ولا يعتبر وفد بلدي هذه الصياغة بناءً فيما يتعلق بالبحث عن توافق في الآراء. كما أنها ليست منطقية، لأن التدابير الإضافية فُهمت، في نص العام الماضي، على أنها متخذة بالاقتران مع الصكوك الملزمة قانوناً؛ والإشارة إلى التدابير الإضافية في حد ذاتها لا معنى له. ومن المؤكد أن وفد بلدي يشعر بالذهول حيال هذا التغيير، لأننا لا نذكر أن هذه الصياغة كانت موضع جدل أثناء النظر في مشروع القرار الجزائري العام الماضي.

ويعتقد وفد بلدي أيضاً أنه يجب قراءة هذا التغيير في سياق مشروع برنامج العمل ككل. وهكذا، يمكن تفسير مصطلح "الاتفاقات" في الفقرة 2 على أنه يشير فقط إلى تدابير إضافية، ولا يشمل الصكوك الملزمة قانوناً. وهذا يعني ضمناً ضرورة إعادة صياغة الفقرة 2 لجعلها أكثر وضوحاً وللاشارة مباشرة إلى الصكوك الملزمة قانوناً.

سيدي الرئيس، إن وفد بلدي على استعداد لمواصلة العمل على نحو بناء وفي إطار البحث عن توافق في الآراء من أجل إيجاد حل مقبول، على الرغم من أوجه قصور الهيئات الفرعية ونقائصها التي أكدنا عليها مراراً وأشار إليها أيضاً في هذه الدورة وفداً الأرجنتين والهند. ووفد بلدي على استعداد لمواصلة العمل معكم والمشاركة في المشاورات كونها ضرورية لتعزيز النص.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل المكسيك. وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد السيد (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أشيد بتعاونكم من البداية مع مختلف المجموعات وبالمشاورات المكثفة مع الوفود. ونحن نرحب باستنادكم إلى حد كبير في وضع مشروعكم المقترح لبرنامج العمل إلى مشروع برنامج العمل الذي قدمته الرئاسة الجزائرية العام الماضي.

ونحن نقر إقراراً تاماً بالصعوبات التي يواجهها المؤتمر في محاولته اعتماد برنامج العمل، ونعتقد أن مقترحكم قد يشكّل، مع تعديلات طفيفة، حلاً عملياً وواقعياً من شأنه تعزيز عمل المؤتمر. ونؤكد من جديد ضرورة اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل على نحو يكفل استدامة مبادئ المؤتمر وأركانه الأساسية فضلاً عن نظامه الداخلي. ويرى وفد بلدي أن هذا المقترح قد يوفر لمؤتمر نزع السلاح الزخم اللازم لإنشاء هيئات فرعية، مما سيتيح لنا تعميق مناقشاتنا التقنية وتوسيع مجالات اتفاقنا بشأن البنود الرئيسية الأربعة لجدول الأعمال، وكذا التقدم في العمل بشأن بنود جدول الأعمال 5 و6 و7.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي إدخال تعديلات طفيفة على الجدول الزمني لضمان مراعاة شواغل جميع الوفود. وللقيام بذلك، يكفي تكرار نفس صياغة بنود جدول الأعمال كونها تطابق هيئات الدعم ذات الصلة بها.

وفي حين يوافق وفد بلدي على أن المناقشة بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وضمان فعاليته قد تكون ممارسة مفيدة للمؤتمر، إذا جرت، بطبيعة الحال، بحسن نية وبطريقة شاملة وغير تمييزية، فإنه يجب علينا أن نكون واضحين أنه لا يمكن عزو المأزق الذي يوجد فيه المؤتمر إلى نظامه الداخلي أو إلى أي شيء آخر وإنما إلى غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول. ونحن نعتقد اعتقاداً قوياً أنه لا ينبغي إساءة استخدام هذه المناقشات بأي شكل من الأشكال لاستعداد أي من أعضاء مؤتمر نزع السلاح أو التقليل من قيمة قواعده ومبادئه وركائزه الأساسية. فذلك لن يفضي سوى إلى تعميق الاختلافات وزيادة انعدام الثقة وتقويض مصداقية المؤتمر. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الملاحظات التي أدلى بها سفير الهند الموقر، لأن وفد بلدي يعتقد أيضاً أننا بحاجة إلى بعض الوضوح بشأن حالة التقرير الذي يعتزم الميسر تقديمه بشأن هذا الموضوع.

وفي النهاية، سيدي الرئيس، ينبغي أن نسعى جاهدين للحفاظ على المؤتمر ومصداقيته، ونعتقد أن مقترحكم قد يساعد في بلوغ هذا الهدف. ولدينا ثقة كاملة فيكم وفي فريقكم ونحن مستعدون لمساعدتكم في تحقيق نتائج مثمرة في ظل رئاستكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل مصر وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، لقد سبق لإيران أن تقاسمت معكم ومع فريقكم وجهات نظرها بشأن برنامج العمل، خلال المراحل الأولى من مشاوراتكم. ونحن نتطلع إلى العمل على وضع برنامج عمل متوازن وشامل بشأن أربع مسائل أساسية. وينبغي لنا أن نتجنب تكرار بعض التحركات والعمليات التي فشلت في بلوغ توافق الآراء العام الماضي. ولسنا متأكدين من أنه ينبغي النظر مجدداً هذا العام فيما يسمى بالحزمة التي قُدمت إلى المؤتمر العام الماضي وأثبتت أنه لا يمكن أن تكون بديلاً مستداماً لبرنامج عمل. وينبغي لنا تقادي سوء استخدام أساليب العمل والإجراءات الراسخة لمؤتمر نزع السلاح، والتركيز بدلاً من ذلك على العمل الموضوعي.

سيدي الرئيس، نعتقد أن برنامج العمل وقرار تنفيذه يشكلان أساساً جيداً للعمل، ولا يتطلبان سوى بعض التعديلات والتحويلات. ونحن نعرب عن استعدادنا لمناقشة برنامج العمل بالتفصيل والتشاور معكم من أجل تحسين النص وفقاً لولاية مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة لنزع السلاح وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

**السيد هوانج (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** سيدي الرئيس، إن اعتماد برنامج عمل هو هدف جدير بالثناء. ورغم علمنا بصعوبة المهمة، فإنه من المهم أن نواصل جهودنا لإنجازها. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً حزمة مشاريع القرارات، لأنها تتماشى مع النهج الذي اتُبع خلال فترة الرئاسة الجزائرية عندما كنا على وشك بلوغ توافق في الآراء. ونحن نؤكد لكم أن فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً بجهودكم الرامية إلى ضمان أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح ولايته الأصلية – أي التفاوض على اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف – مع مراعاة أوجه التقدم والإنجازات التي تحققت السنوات السابقة.

وتظل أولوية بلدي هي بدء التفاوض فوراً بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية التي تنص عليها. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود أيضاً أن نعرب عن اعتقادنا أن هذه الولاية، المسماة ولاية شانون، هي ولاية ذات صلة كاملة وستظل كذلك. وهذا المشروع يتقدم جميع أوجه التقدم الممكنة في مجال نزع السلاح، حيث إن المفاوضات

بشأنه غدت قريبة المنال، كما يشهد على ذلك العمل الموسع الذي أنجزته في السنوات الأخيرة مختلف أفرقة الخبراء المعنية بالمواد الانشطارية. ويظل من المفيد والمهم وضع معاهدة تحدد سقفاً لمخزونات المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة النووية. وهي ليست الخطوة المنطقية التالية فحسب، بل أيضاً خطوة أساسية وحاسمة لتحقيق أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. ولذلك نرى أنه يجب تناول هذه المسألة بوضوح في القرارات التي سيطلب منا اعتمادها.

ولكي نكون واقعيين، يتعين علينا بالطبع استكشاف حلول عملية، مثل مواصلة عمل الهيئات الفرعية المواضيعية. فقد مكّن العمل المضطلع به في هذا الإطار في عام 2018 من إحراز تقدم كبير ومشجع للغاية. وقد سمح ذلك على الخصوص بتجاوز المناقشات الإجرائية والمواجهات السياسية العقيمة التي شهدتها هذا المحفل للأسف في الكثير من الأحيان. وهو يتيح تبادلاً أكثر هدوءاً للآراء بشأن المسائل التقنية الرئيسية المتصلة بمختلف المسائل المدرجة في جدول الأعمال. ولذلك، يجب أن نبني على التعاون الناجح بين الرؤساء الستة للدورة الحالية وأن نعيد تفعيل الهيئات الفرعية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر سفير فرنسا، وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، لا يوجد لدى وفد بلدي أي مشكلة مع الحزمة كما قدمتموها، لكنني سأثير نقطتين فقط، إحداها في الواقع سؤال. ففي الفقرة 1 من الوثيقة الأولى من حزمة وثائقكم، أعتقد أنه ينبغي التوضيح أن الولاية هي ولاية مناقشة وليست ولاية تفاوضية. وهكذا، ولتجنب أي لبس، ربما يمكننا إضافة عبارة "مناقشة" بعد "التركيز على" في الجملة الأولى. وسيصبح نص ذلك الجزء من الجملة كما يلي: "التركيز على مناقشة العناصر الجوهرية للصوصك الملزمة قانوناً". وأعتقد أن مجرد إضافة تلك الكلمات الثلاث سيكون حلاً مناسباً لو قد بلدي.

وأما سؤالي فيتعلق بمشروع البيان الرئاسي بشأن تحسين أداء المؤتمر وضمان فعاليته، حيث نتحدث الفقرة الأخيرة عن تقديم الميسر للقرير إلى المؤتمر. وأفترض أن ذلك التقديم سيجري في جلسة مفتوحة؛ هل هذا صحيح؟

سيدي الرئيس، إننا ننتهم الحاجة إلى التحلي بالمرونة، ونأمل أن تتحلى الدول الأعضاء الأخرى في مؤتمر نزع السلاح بالمرونة حتى يتسنى لنا اعتماد هذه الحزمة والمضي قدماً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية. لم يعد لدينا متكلمون آخرون في القائمة في هذه المرحلة، لذا أشكركم جزيل الشكر على تعليقاتكم واقتراحاتكم المفيدة جداً. وقد أحطنا علماً بها، وسننظر فيها بعناية مع باقي أعضاء مجموعة الرؤساء الستة للدورة الحالية. وأود أيضاً أن أدعو الوفود إلى التواصل معي بشكل ثنائي في حال كانت لديها أي مسائل أو أسئلة ترغب في مناقشتها بمزيد من التفصيل.

وهكذا، نختم زملائي الأعزاء أعمالنا لعصر اليوم. ونشكركم على تعاونكم المميز.

وأعلن رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 16/30.